

منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السورية على الصادرات والواردات وإعادة توزيع الدخل

رسلان خضور*

ABSTRACT

The impact of devaluating the Syrian pound on exports and imports and the distribution of national income.

The eighties and early nineties witnessed the decrease of the exchange rate of the Syrian pound against foreign currency. This occurred due to several economic and political factors related to the devaluation of the exchange rate. This devaluation cast its impact both economically and socially especially on exports and imports and the distribution of national income.

What was the nature of that impact? Had the economy benefited from some of the positive effects of devaluation posed by the economic theory, particularly enhancing exports and limiting imports? And how did it influence the distribution of national income? The study tries to deal with these questions bearing in mind that the exchange rate is an independent variable.

Evidently, devaluation had not contributed to export increment while imports were positively affected.

* أستاذ محاضر، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

(١) المقدمة:

يؤثر تخفيض سعر الصرف في الكثير من المتغيرات الاقتصادية، فهو يؤثر في تكلفة السلع والخدمات المستوردة وصناعات التصدير وفي معدلات التضخم والناجح والعمالة وفي عجز وفائض الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وفي توزيع الدخل القومي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يمكن أن يكون تخفيض سعر الصرف بشكل عام، وبالنسبة لسورية بشكل خاص، أداة سليمة للسياسة الاقتصادية لتحسين وضع الميزان التجاري أو تحسين القدرة التنافسية في الأسواق الدولية؟ ألا يمكن الوصول إلى ذلك من خلال السياسات الأخرى المتعلقة بالإنتاجية والسياسات المالية والنقدية وبالتالي تجنب المنعكسات السلبية المرافقة لتخفيض سعر الصرف؟

لقد انخفض سعر صرف الليرة السورية تجاه العملات الأجنبية بشكل مضطرب خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات بفعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية. ومن ثم تلا ذلك تخفيضات رسمية في سعر الصرف. هذه التخفيضات كان لها جملة من المنعكسات الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة على الصادرات والواردات وعلى توزيع الدخل القومي. ما هي هذه المنعكسات؟ وهل استطعنا توظيف هذا الانخفاض أو التخفيض والاستفادة من بعض جوانبه الإيجابية التي تطرحها النظرية الاقتصادية؟ وخاصة في مجال زيادة الصادرات والحد من الواردات؟ وفي أي اتجاه كانت منعكساته على إعادة توزيع الدخل القومي؟ هذه الأسئلة سنحاول التعامل معها في هذا البحث (وذلك خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٧)، منطلقين من أن سعر الصرف هو متغير مستقل وليس متغيراً تابعاً. إذ يمكن اعتبار سعر الصرف متغيراً مستقلاً يؤثر في المتغيرات الاقتصادية، التي ذكرنا بعضها، أو يمكن اعتباره متغيراً تابعاً يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية كالصادرات والواردات ووضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات وعرض العملات الأجنبية وارتفاع الأسعار وغيرها.

(٢) تخفيض سعر الصرف في النظرية الاقتصادية

يعنى تخفيض سعر صرف العملة الوطنية زيادة عدد وحدات النقد الوطنى التى تعادل وحدة واحدة من النقد الأجنبى أو انخفاض عدد وحدات النقد الأجنبى التى تعادل وحدة واحدة من النقد الوطنى^(١).

وتنتشر سياسة تخفيض سعر صرف العملة الوطنية فى العديد من البلدان. وتهدف هذه السياسة بشكل أساسى إلى علاج اختلال الميزان التجارى وميزان المدفوعات ككل. وتتعلق هذه السياسة من طروحات نظرية تقول إن تخفيض قيمة النقد الوطنى بالنسبة للعملات الأجنبية سيرفع من تكاليف المستوردات من السلع والخدمات مقومة بالعملة الوطنية فيتراجع الطلب الوطنى عليها وينخفض حجمها ويجعل الصادرات من السلع والخدمات المقومة بالعملة الأجنبية أرخص وبالتالي يزداد الطلب الخارجى عليها. وبكلام آخر يفود التخفيض إلى زيادة واردات الدول الأخرى من البلد الذى انخفضت قيمة عملته وتتناقص وارداته من الدول الأخرى، وبالتالي يستطيع هذا البلد نظرياً، تصدير عجزه إلى الخارج بدون عناء كبير فى التصدير، إذ أن التخفيض سيقود من الناحية النظرية إلى توجيه الهيكل الإنتاجى لإنتاج سلع تصديرية وزيادة القدرة التنافسية فى الأسواق الخارجية نظراً لانخفاض التكاليف والأسعار مقارنة بالخارج. وبالتالي يتم تخفيض العجز فى الميزان التجارى وتوفير نقد أجنبى يساعد على وفاء الديون الخارجية. إضافة إلى أن توسيع الصادرات يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية.

يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية، نظرياً، إلى تراجع الواردات نتيجة ارتفاع أسعارها المقومة بالعملة المحلية رغم بقاء أسعارها ثابتة بالعملة الأجنبية فى أغلب الأحيان. إلا أن الطلب المحلى على الواردات قد يكون غير مرن وبالتالي لا يحقق الطرح النظرى السابق. ويتوقف تحقيقه على إمكانية الاقتصاد الوطنى على إنتاج سلع وخدمات بديلة عن المستوردة التى ارتفعت أسعارها. وقد تكون الواردات من السلع والخدمات الضرورية التى يصعب الاستغناء عنها (سلع

غذائية أساسية، قطع تبادل، سلع إنتاجية ووسيلة مرتبطة بتكنولوجيا معينة مستوردة) وبالتالي قد لا ينخفض الطلب المحلي على هذه الأنواع من السلع.

إذا من حيث المبدأ قد يساهم تخفيض قيمة العملة الوطنية في معالجة بعض الاختلالات مثل العجز في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، إلا أن ذلك متوقف على مجموعة من الشروط والمقومات المتمثلة في النقاط التالية^(٢):

أ - أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية وحرية انتقال عوامل الإنتاج بحيث يتم توفير السلع والخدمات سواء للتصدير أو للسوق المحلية، أي أن تكون مرونة العرض بالنسبة لسلع التصدير وللسلع التي يمكن أن تحل محل السلع المستوردة التي ارتفع سعرها أكبر من الواحد الصحيح.

ب- أن يتمتع الطلب على الواردات من السلع والخدمات بالمرونة الكافية، أي أن تكون قيمة المرونة أكبر من الواحد الصحيح، بحيث ينخفض الطلب المحلي عليها عند ارتفاع أسعارها وبالتالي تقل نسبة السلع المستوردة من مجموع سلع الاستهلاك التي ارتفعت أسعارها بالنسبة للأسعار الداخلية.

ج- أن يتمتع الطلب على الصادرات بالمرونة الكافية بحيث يزداد الطلب عليها في الأسواق الخارجية عند انخفاض أسعارها. وأن لا يكون هناك عوائق غير سعرية تحول دون زيادة حجم الصادرات.

د - أن لا تتخفف قيمة عملات الشركاء التجاريين المصدر إليهم في الفترة الزمنية نفسها.

هـ- أن لا يقوم الشركاء التجاريون بوضع إجراءات حمائية جمركية أو غير جمركية ضد صادرات البلد الذي خفض قيمة عملته.

و- أن يتوفر لدى البلد المعنى الخبرات الكافية للتسويق الخارجي وإمكانية المنافسة في الأسواق الخارجية.

ويبدو أن توفر الشروط والمقومات السابقة عملية ليست سهلة سواء بالنسبة لسوريا أو لغيرها من البلدان النامية. إذ لا تتوفر المرونة الكافية لا فى المجال الإنتاجى وانتقال عوامل الإنتاج فيما بين القطاعات المختلفة ولا تتوفر المرونة الكافية فى المجالات الأخرى المذكورة. حيث تعد المرونة من العوامل الهامة التى تلعب دورا محوريا فى تحقيق بعض المكاسب الإيجابية من تخفيض قيمة العملة الوطنية. وتعود الأفكار الأولية لاستخدام مفاهيم المرونة فى هذا المجال إلى بيكرديك (Bickerdike) ١٩٢٠ ومارشال (Marshall) ١٩٢٣. ووضعت جوان روبنسون ١٩٣٧ الشروط الواجب توافرها لكى يفود تخفيض قيمة العملة إلى تحسن الميزان التجارى وميزان المدفوعات. وجاء بعد ذلك لرنر (Lerner) ١٩٤٤ ليتناول شروط عرض الصادرات والواردات. ثم جاء هابرلر (Haberler) ١٩٤٩ ليعمق النقاش حول الموضوع (ج). وتتمثل شروط المرونة فى الجوانب التالية:

- توفر مرونة كافية فى الطلب الخارجى على الصادرات الوطنية.
- توفر المرونة الكافية فى الطلب المحلى على الواردات من السلع والخدمات.
- توفر المرونة الكافية فى عرض المنتجات الوطنية القابلة للتصدير.
- توفر المرونة الكافية فى عرض المنتجات الوطنية التى يمكن أن تحصل محل السلع والخدمات المستوردة التى ارتفعت أسعارها.

ويقصد بالمرونة الكافية أن تكون قيمة المرونة أكبر من الواحد الصحيح. وكلما كانت قيمتها أكبر كلما أدى ذلك إلى تحسن وضع الميزان التجارى بفعل تخفيض سعر صرف العملة الوطنية. إلا أن تراجع حجم الصادرات لا يعنى بالضرورة تراجع قيمتها مقومة بالعملة الوطنية. إذ يمكن أن تبقى على حالها أو تتخفف. ويتحسن الميزان التجارى فى العادة مقوما بالعملة الوطنية بفعل استجابة قيمة الصادرات والواردات معا تجاه تغيرات الأسعار نتيجة تخفيض سعر صرف العملة الوطنية. ويتحدد حجم التغير فى الكميات والقيم بناء على مرونة الطلب السعرية ومرونة العرض السعرية لكل من الصادرات والواردات. إذ تلعب هذه المرونة الدور المحورى حسب شروط "مارشال - لرنر" المشتهرة من شروط روبنسون. وتقود إلى رصيد إيجابى فى الميزان التجارى انطلاقا من

ميزان تجارى متوازن. وكلما كانت هذه المرونات أكبر كلما كان الرصيد الإيجابى أكبر.

(٣) منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السورية على الصادرات والواردات

انخفض سعر صرف الليرة السورية خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٨) عدة مرات فى أسواق الصرف. وتم تخفيضه بعد ذلك بشكل رسمى. وبما أن هناك عدة أسعار للصرف فسوف نعتد ثلاثة أسعار صرف (تجاه الدولار الأمريكى) فقط. وهى سعر الصرف الرسمى وسعر الصرف المجاور الذى يتحدد رسمياً من قبل السلطات النقدية السورية وسعر الصرف فى الأسواق المجاورة الذى يتحدد فى الأسواق المجاورة. والجدول رقم (١) يبين تطور أسعار الصرف خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٨).

جدول رقم (١)

تطور أسعار صرف الليرة السورية تجاه الدولار الأمريكى خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٨)

(متوسط مئوى - ليرة سورية)

| السنة | سعر الصرف الرسمى | سعر الصرف المجاور (الرسمى) | سعر صرف الأسواق المجاورة |
|-------|------------------|----------------------------|--------------------------|
| ١٩٨٠ | ٣,٩٣ | • | ٤,٤٩ |
| ١٩٨١ | ٣,٩٣ | • | ٦,٠٣ |
| ١٩٨٢ | ٣,٩٣ | • | ٥,٨٩ |
| ١٩٨٣ | ٣,٩٣ | • | ٥,٨٨ |
| ١٩٨٤ | ٣,٩٣ | • | ٧,٩٢ |
| ١٩٨٥ | ٣,٩٣ | • | ١١,٨٣ |
| ١٩٨٦ | ٣,٩٣ | • | ١٩,٦ |
| ١٩٨٧ | ٣,٩٣ | • | ٣٠,٤٠ |
| ١٩٨٨ | ١١,٢٣ | • | ٤١,٤٩ |
| ١٩٨٩ | ١١,٢٣ | • | ٤٣,٢٦ |

| | | | |
|-------|-------|-------|------|
| ٤٦,٤٠ | ٤٢,١٤ | ١١,٢٣ | ١٩٩١ |
| ٤٨,١٤ | ٤٢,٥٠ | ١١,٢٣ | ١٩٩٢ |
| ٤٩,٦٤ | ٤٢,٥٠ | ١١,٢٣ | ١٩٩٣ |
| ٤٩,٩٩ | ٤٢,٥٠ | ١١,٢٣ | ١٩٩٤ |
| ٤٩,٩٤ | ٤٢,٨٦ | ١١,٢٣ | ١٩٩٥ |
| ٥٠,٢٣ | ٤٤,٤٥ | ١١,٢٣ | ١٩٩٦ |
| ٥٠,٥٧ | ٤٥,٢٥ | ١١,٢٣ | ١٩٩٧ |
| ٥٠,٦٦ | ٤٦,٢٥ | ١١,٢٣ | ١٩٩٨ |

المصدر: النشرات الرسمية للعملة الأجنبية الصادرة عن مصرف سوريا المركزي والنشرات التي تصدرها مديرية الدراسات في المصرف المركزي للأعوام (١٩٨٠-١٩٩٨).

يلاحظ من الجدول أن هناك انخفاضاً كبيراً في سعر الصرف الرسمي (الذي يتم على أساسه جزء محدود ومتناقص من المعاملات حالياً) قد حصل في النصف الثاني من الثمانينات وصل إلى ٦٥% (أي أن الليرة قد فقدت ٦٥% من قيمتها)، بحيث كانت الليرة السورية تعادل (٠,٢٥٤) دولار أمريكي (بالسعر الرسمي) حتى عام ١٩٨٧ وأصبحت تعادل (٠,٠٨٩) دولار أمريكي ابتداء من عام ١٩٨٨. وكان هناك انخفاض تدريجي وكبير في سعر الصرف المجاور (الرسمي) المحدد من قبل السلطات النقدية ليصل إلى (٤٦,٢٥) ل. س للدولار الواحد عام ١٩٨٨. أي أن الليرة أصبحت تعادل (٠,٠٢١٦) دولار. وهذا السعر هو الأكثر تداولاً الآن. أي أنه يمثل السعر الرسمي الذي تقوم به أغلب العمليات والمعاملات. وهناك اتجاه منذ سنوات لتوحيد أسعار الصرف على أساس هذا السعر. ورغم أن هذا السعر قد حدد في عام ١٩٩٠، إلا أنه يمكن اعتباره تطوراً للسعر الرسمي الذي كان يعادل عام ١٩٨٠ بحدود (٣,٩٣ ل. س للدولار) الواحد باعتبار أن الغالبية العظمى من المعاملات تتم على أساس هذا السعر حالياً. ويكون الانخفاض من (٠,٢٥٤) دولار لليرة السورية) عام ١٩٨٠ إلى (٠,٠٢١٦) دولار لليرة) عام ١٩٩٨، أي أن معدل الانخفاض قد بلغ ٩١,٣% (أي أن الليرة قد فقدت ٩٠,٣% من قيمتها) خلال تلك الفترة. وانخفض سعر الصرف في الأسواق

٩٠,٣% من قيمتها) خلال تلك الفترة. وانخفض سعر الصرف فى الأسواق المجاورة (السعر الذى يتم التعامل به فى السوق السوداء) من (٤,٤٩) ل. س للدولار الواحد عام ١٩٨٠ إلى (٥٠,٦٦) ل. س للدولار عام ١٩٩٨ (أى من ٠,٢٢٣ دولار لليرة السورية إلى ٠,٠١٩٧ دولار لليرة السورية) ومن حيث المبدأ فإن هذا التخفيض والانخفاض يفترض أن يساعد على تحويل الطلب من السلع والخدمات المستوردة إلى الطلب على السلع والخدمات المنتجة محلياً وتشجيع الإنتاج من أجل التصدير. وبإلقاء نظرة على قيم الصادرات والواردات خلال الفترة المذكورة يتضح مدى الارتباط بين تخفيض سعر الصرف وتطور الصادرات والواردات، مع الأخذ بالحسبان أن تطور الصادرات والواردات لا يتحدد فقط بناء على تطور أسعار الصرف وإنما هناك عوامل أخرى كثيرة تؤثر فى ذلك لسنا بصدد الحديث عنها الآن. وسنحاول هنا التعرف على مدى الاستفادة من هذا التخفيض فى زيادة الصادرات والحد من الواردات. والجدول رقم (٢) يبين تطور الصادرات والواردات خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧).

يتضح من الجدول رقم (٢) أن معدل النمو السنوى للصادرات هو فى تراجع. وكان سالباً فى بعض السنوات. وإذا كان هناك نمو غير عادى فى عام ١٩٨٧ يصل إلى (١٩٢%) فإنه يعود إلى سعر الصرف الذى تحسب على أساسه الصادرات. فقد كان يحسب سعر الصرف للصادرات على أساس (٣,٩٠) ل. س للدولار حتى عام ١٩٨٦ وابتداء من عام ١٩٨٧ بدئ بحساب قيمة الصادرات على أساس (١١,٢٠) ل. س للدولار. وتعود معدلات الزيادة فى الأعوام ١٩٨٩-١٩٩١ إلى الصادرات الاستثنائية والوهمية إلى روسيا مقابل ديون سابقة، وليس له علاقة بتخفيض سعر الصرف، إذ أن معدل الزيادة بدأت بالتراجع بعد ذلك لتصبح سالبة فى عام (١٩٩٧) وما يمكن أن يبين حقيقة النمو فى الصادرات هو نسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالى. إذ يلاحظ أن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالى كانت فى عام ١٩٨٠ بحدود (١٦,١%) تراجعت إلى (٦,٦%) عام ١٩٩٦ وإلى (٦,١%) عام ١٩٩٧. وإذا كانت قد ارتفعت خلال الأعوام ١٩٨٩-

الجدول رقم (٢)

تطور الصادرات والواردات السورية خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧)
(مليون ليرة سورية - بالأسعار الجارية)

| السنة | قيمة الصادرات | معدل الزيادة السنوية | نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي | قيمة الواردات | معدل الزيادة السنوية | نسبة الواردات من الفائض/ العجز في الميزان التجاري |
|-------|---------------|----------------------|---|---------------|----------------------|---|
| ١٩٨٠ | ٨٢٧٣ | - | ١٦,١ | ١٦١٨٨ | - | ٣١,٦ |
| ١٩٨١ | ٨٢٥٤ | ٠,٢٢- | ١٢,٥ | ١٩٧٨١ | ٢٢,٢ | ٦٠,٠ |
| ١٩٨٢ | ٧٩٥٤ | ٣,٦- | ١١,٦ | ١٥٧٥٧ | ٢٠,٣- | ٢٢,٩ |
| ١٩٨٣ | ٧٥٤٧ | ٥,١- | ١٠,٣ | ١٧٨٢٩ | ١٣,١ | ٢٤,٣ |
| ١٩٨٤ | ٧٢٧٥ | ٣,٦- | ٩,٧ | ١٦١٥٥ | ٩,٤- | ٢١,٤ |
| ١٩٨٥ | ٦٤٢٧ | ١١,٦- | ٧,٧ | ١٥٥٧٠ | ٣,٦- | ١٨,٧ |
| ١٩٨٦ | ٥١٩٩ | ١٩,١- | ٥,٢ | ١٠٧٠٩ | ٣١,٢- | ١٠,٧ |
| ١٩٨٧ | ١٥١٩٢ | ١٩٢,٢ | ١١,٩ | ٢٧٩١٥ | ١٦٠,٦ | ٢١,٨ |
| ١٩٨٨ | ١٥٠٩٣ | ٠,٦- | ٨,١ | ٢٥٠٤٠ | ١٠,٣- | ١٣,٥ |
| ١٩٨٩ | ٣٣٧٤٠ | ١٢٣,٥ | ١٦,٢ | ٢٣٥٤٤ | ٥,٩- | ١١,٣ |
| ١٩٩٠ | ٤٧٢٨٢ | ٤٠,١ | ١٧,٦ | ٢٦٩٣٦ | ٣٠,٨ | ١٠,٠ |
| ١٩٩١ | ٣٨٥٠٤ | ١٨,٦- | ١٢,٤ | ٣١٠٦٦ | ١٥,٣ | ٩,٩ |
| ١٩٩٢ | ٣٤٧٢٠ | ٩,٨- | ٩,٣ | ٣٩١٧٨ | ٢٦,١ | ١٠,٥ |
| ١٩٩٣ | ٣٥٣١٨ | ١,٧ | ٨,٥ | ٤٦٤٦٩ | ١٨,٦ | ١١,٢ |
| ١٩٩٤ | ٣٩٨١٨ | ١٢,٧ | ٧,٩ | ٦١٣٧٤ | ٣٢,١ | ١٢,١ |
| ١٩٩٥ | ٤٤٥٦٢ | ١١,٩ | ٧,٨ | ٥٢٨٥٦ | ١٣,٨- | ٩,٣ |
| ١٩٩٦ | ٤٤٨٨٧ | ٠,٧ | ٦,٦ | ٦٠٣٨٥ | ١٤,٢ | ٨,٩ |
| ١٩٩٧ | ٤٣٩٥٣ | ٢,١- | ٦,١ | ٤٥٢١١ | ٢٥,١- | ٦,٢ |

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام ١٩٨٩-١٩٨١ (حسبت النسب من قبل الباحث).

١٩٩١ لتصل إلى (١٧,٦%) عام ١٩٩٠ فإن الارتفاع لا يعود إلى تخفيض سعر الصرف وإنما إلى زيادة الصادرات إلى روسيا مقابل ديون سابقة - كما أسلفنا - وإلى الصادرات الوهمية التي تمكن صاحبها من الاستيراد نتيجة ربط الاستيراد بالتصدير.

ويلاحظ من الجدول أن هناك تراجعاً واضحاً وتدرجياً في نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (٦,٢%) عام ١٩٩٧ بعد أن كانت (٣١,٦%) عام ١٩٨٠. ويتضح أن تخفيض سعر الصرف قد ساهم في تراجع الواردات، إلا أن تراجع الواردات بهذه النسبة يعود إلى أسباب أخرى تتعلق بالسلع المهربة التي لا تدخل إحصائيات التجارة الخارجية. إضافة إلى قيود المنع والحظو على الاستيراد وربط الاستيراد بالتصدير. وباعتبار أن هناك تراجعاً واضحاً في الصادرات وكون الاستيراد مرتبطاً بالتصدير فلم يكن هناك قطع لاستيراد سلع مقابل الصادرات.

إذا يلاحظ أن هناك علاقة ارتباط عكسية بين تخفيض سعر صرف الليرة السورية وبين قيمة الصادرات. في حين أن الواردات قد تراجعت، أي أن الصادرات لم تستجب لتخفيض سعر الصرف، في حين استجابت الواردات للتخفيض وتراجعت قيمتها، رغم أن تراجع الواردات لا يعود إلى تخفيض سعر الصرف فقط، أي ليس هناك من علاقة ارتباط قوية بين انخفاض سعر الصرف، وزيادة الصادرات، أو تراجع الواردات (الفعلية) بدرجة تعادل هذا الانخفاض.

وبالرغم من أن الميزان التجاري قد حقق فائضاً خلال الأعوام (١٩٨٩-١٩٩١)، إلا أن الفائض قد اختفى وتحول إلى عجز كبير، إذ أن تحقيق هذا الفائض يعود إلى ظروف خاصة واستثنائية في الأعوام الثلاثة المذكورة، لأسباب أتينا على ذكرها. وقد وصل العجز إلى (٣٩٤٨٢ مليون ل. س) عام ١٩٩٤ (كما يبين الجدول رقم (٢)). ويجب الأخذ بالحسبان أن زيادة الصادرات من النفط ابتداء من النصف الثاني من الثمانينات ليس له علاقة بتخفيض سعر صرف الليرة. وعند فصل الصادرات النفطية عن إجمالي الصادرات يتضح أكثر مدى الارتباط بين

تخفيض سعر الصرف وبين الصادرات. إذ أن الصادرات من النفط قد ارتفعت من (٤٧٥٩) مليون ل. س عام ١٩٨٥ إلى (٣٠٧١١,٧) مليون ل. س عام ١٩٩٦ وإلى (٢٧٩٤٧,٧) مليون ل. س عام ١٩٩٧^(٤).

لقد أدى تخفيض سعر صرف الليرة إلى ارتفاع أسعار الواردات بالليرة السورية. وكان هناك محاولات للجوء إلى سلع ومستلزمات إنتاج محلية، إلا أن اللجوء إلى سلع ومستلزمات محلية يحتاج إلى وقتٍ طويل نسبياً. وخلال هذه الفترة (النصف الثاني من الثمانينات وبدايات التسعينات) ضعفت القدرة التنافسية للمنتجات المحلية وتم إفساح المجال أمام العديد من منتجات البلدان الأخرى، وخاصة في ظل التغيير المحدود للأسعار في السوق العالمية وارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة مقارنة بالسلع الوطنية المقومة بالعملة المحلية، مما أدى إلى زيادة وضع حدى التبادل سوءاً وكان للتخفيض أثر سلبي على الاستثمارات العامة والخاصة بسبب ارتفاع التكاليف الحقيقية لرأس المال، والسلع الوسيطة المستوردة التي أصبحت أسعارها مرتفعة مقومة بالعملة المحلية.

ويفترض نظرياً (حسب بعض الطروحات) أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تدفق الاستثمارات الخارجية والحد من هروب رؤوس الأموال وإلى زيادة تحويلات العاملين في الخارج. إلا أن التخفيض قاد إلى هروب بعض رؤوس الأموال بطرق وأساليب مختلفة منها شراء العملات الأجنبية في الأسواق غير النظامية.

وكان للتخفيض أثر سلبي على قيمة وعبء الدين الخارجي، إذ ارتفعت قيمة وأعباء الديون مقومة بالعملة المحلية. وقد بلغ الدين الخارجي (٢١,٤٢٠) مليار دولار عام ١٩٩٦^(٥). وارتفعت خدمة الدين الخارجي كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات من (١١%) إلى (١٨%) عام ١٩٩٢^(٦). ويفرض أن خدمة الدين تبلغ (٣٠٠) مليون دولار فإن هذا المبلغ يعادل (١١٧٩) مليون ل. س عندما كان سعر الصرف الرسمي يساوي (٣,٩٣) ل. س للدولار ويعادل (٣٣٦٩) مليون ل. س عندما أصبح سعر الصرف (١١,٢٣) ل. س للدولار ويعادل (١٣٨٧٥) مليون

ل. س عندما أصبح سعر الصرف حسب السعر المجاور رسمياً (٤٦,٢٥) ل. س للدولار.

يفترض حسب شروط روبنسون ومارشال - لرنر^(٧) أن ينعكس تخفيض سعر الصرف تحسناً في الميزان التجاري وزيادة في معدلات نمو الدخل القومي. إلا أن ظروف كل دولة ومدة توفر تلك الشروط فيها هي التي تحدد مدى نجاح سياسة التخفيض (أو الاستفادة من انخفاض سعر الصرف) أو فشل تلك السياسة. فلكي تتجح سوريا في زيادة صادراتها وتقليل وارداتها وبالتالي معالجة الخلل في ميزانها التجاري وميزان المدفوعات بفعل آلية تخفيض قيمة عملتها الوطنية يفترض أن تكون مرونة الطلب الخارجي على صادراتها كبيرة وتكون مرونة الطلب المحلي على الواردات كبيرة وأن تكون مرونة عرض منتجات التصدير كبيرة وكذلك مرونة عرض المنتجات المعدة للسوق المحلية، التي يفترض أن تحل محل السلع والخدمات المستوردة التي ارتفعت أسعارها.

لقد حققت سياسة تخفيض قيمة العملة نجاحات محدودة جداً في بعض الدول العربية وفشل أغلبها في معالجة الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وكان له الكثير من المنعكسات السلبية. فقد حققت تونس بعض النتائج الإيجابية فيما يتعلق بعلاقة الارتباط بين التخفيض وزيادة الصادرات وتراجع الواردات. في حين يستنتج من حالات الجزائر والسودان ومصر^(٨) أن التخفيض انعكس سلباً على بعض المتغيرات الاقتصادية. ولم يكن له آثار إيجابية على زيادة الصادرات وتخفيض الواردات.

ومن خلال المعطيات المتوفرة يمكن الاستنتاج أن الشروط الضرورية اللازمة للاستفادة من التخفيض غير متحققة بالشكل الكافي بالنسبة لسورية وأن تخفيض قيمة الليرة لم يكن له آثار إيجابية على زيادة الصادرات. بل على العكس تراجعت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي. ويعود ذلك إلى أن الصادرات السورية لا تتمتع بقدر كاف من المرونة في الأسواق الخارجية كون أغلبها مواد أولية خام (نפט، قطن، فوسفات، وخامات أخرى) وتتحدد أسعارها في سوق

الخامات الدولية. إذ بلغت نسبة النفط الخام بحدود (٦٨,٤%) من إجمالي الصادرات في عام ١٩٩٦ و بحدود (٦٣,٥%) عام ١٩٩٧. وصحيح أن الواردات قد تراجعت إلا أن تراجعها لا يعود إلى تخفيض سعر الصرف بالدرجة الأولى. إذ أن مرونة الواردات ضعيفة باعتبار أنه يغلب عليها سلع التكوين الرأسمالي الضرورية للإنتاج والقطع التبديلية والخدمة الإنتاجية والسلع الاستهلاكية الضرورية. إذ بلغت نسبة الماكينات ووسائل النقل (٣١,٧%) من إجمالي الواردات عام ١٩٩٦^(٩). وصحيح أن زيادة الصادرات لا يتوقف على تخفيض سعر الصرف فقط وإنما على مجموعة متغيرات أخرى أيضاً، إلا أن تخفيض سعر الصرف له دورٌ مهم جداً يمكن توظيفه والاستفادة من عملية التخفيض في حال توفر الشروط الأخرى. وثبتت الدراسات التجريبية^(١٠) أن الصادرات تستجيب بشكل أسرع وأقوى لتغيرات الدخل في الدول الأخرى المستوردة أكثر مما تستجيب لتغيرات الأسعار نتيجة تخفيض سعر صرف العملة الوطنية. وهذا عامل إيجابي بالنسبة لسوريا، إذ أن القسم الأعظم من صادراتها هي إلى دول الاتحاد الأوروبي (٥٥% بالمتوسط من إجمالي الصادرات) حيث الدخل مرتفعة وفي تزايد مضطرد (إذ تجاوز متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في أغلب هذه البلدان الـ ٢٥٠٠٠ دولار). كما أن فعالية التخفيض تتوقف على ارتفاع أسعار الواردات بشكل أكبر من ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية. وقد ارتفعت أسعار الواردات بشكل أكبر بفعل التخفيض. إلا أنه رغم ذلك لم يستطع قطاع الأعمال الخاص والحكومي الاستفادة بشكل مقبول من فعالية التخفيض رغم انخفاض الأجور النسبي ورغم ارتفاع الدخل لدى أغلب الشركاء التجاريين. وذلك لعدم توفر مجموعة من الشروط تتعلق بانخفاض قيم المرونة التي تحدثنا عنها سابقاً إضافة إلى انخفاض الإنتاجية وعدم توفر خبرات كافية في مجال التصدير تتمكن من تصدير فائض الإنتاج في بعض أنواع المنتجات (الحمضيات، التفاحيات، أنواع مختلفة من الخضار والفواكه، النسيج والملابس وغيرها). وعلى سبيل المثال وليس الحصر: يوجد لدى الشركة العامة للزيوت مئات الآلاف من الأطنان من الزيوت النباتية التي لا تجد تصريفاً لا في الأسواق الداخلية ولا في الأسواق

الخارجية رغم انخفاض أسعارها. في الوقت الذي تغطي السوق الداخلية أنواعاً مختلفة من الزيوت النباتية المستوردة من تركيا وغيرها). فضعف خبرات التصدير وعدم وجود شركات متخصصة للتصدير لم تساعد على الاستفادة من تخفيض سعر صرف الليرة. هذا إضافة إلى إهمال البعد الثقافي في عملية التصدير. ولا يقصد بالبعد الثقافي هنا البعد المعرفي بل البعد الآخر للثقافة والمتمثل بأنماط السلوك وطرق وأساليب التعامل وأنماط وعادات المستهلكين وأساليب تعامل المنتجين والموزعين في أسواق الدول الأخرى. فلنستطيع دخول أسواق الآخرين يجب التعرف على بعدهم الثقافي الذي يحدد سلوكهم وتصرفاتهم وأنماط استهلاكهم. وهذا ما تهتم به شركات الإنتاج والتسويق والتصدير في الدول المتقدمة منذ سنوات عندما تغزو أسواق العالم.

(٤) منعكسات التخفيض على إعادة توزيع الدخل القومي

هناك مجموعة عوامل تؤثر في توزيع الدخل القومي. إلا أننا سنتناول هنا فقط أثر تخفيض سعر الصرف على إعادة توزيع الدخل القومي.

أدى تخفيض قيمة الليرة السورية إلى رفع الأسعار المحلية للواردات وبدائلها بالنسبة للأجور الحقيقية. إذ أن التخفيض يقود إلى زيادة الضغوط التضخمية نتيجة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وبيع مستلزمات الإنتاج المستوردة وكذلك نتيجة ارتفاع أسعار سلع التكوين الرأسمالي التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار. ويساهم هذا في تقليص الاستهلاك وإعادة توزيع الدخل بفاعلية أكبر من فعالية التدابير الضريبية أحياناً. وإعادة التوزيع هذه ليست في صالح أصحاب الرواتب والأجور والدخول المحدودة مما عمق سوء توزيع الدخل. إذ تم تخفيض مستوى الرواتب والأجور من خلال تخفيض سعر صرف الليرة السورية. الذي انخفض بحدود (٦٥%) (فقدت الليرة ٦٥% من قيمتها) حسب سعر الصرف الرسمي عام ١٩٨٨. وانخفض سعر الصرف المجاور (الرسمي) ليصل التخفيض إلى (٩١,٣%) (أى فقدت الليرة ٩١,٣% من قيمتها) عام ١٩٩٨.

ولعل أوضح أثر للتخفيض هو فى ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم (طبعاً هناك أسباب أخرى للتضخم ليس المجال هنا للحديث عنها). فقد بلغ متوسط معدل التضخم السنوى خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٣ بحدود (١٥,٥%)^(١١). وبحدود (٩,٥%) خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٧^(١٢).

ومع ارتفاع معدلات التضخم ازدادت دخول الملكية وانخفضت دخول العمل، وبارتفاع أسعار السلع والخدمات تحسنت مواقع المالكين على حساب العاملين بأجر. فكما هو معروف فى النظرية الاقتصادية^(١٣) فإنه فى ظل التضخم تكسب الفئات التى تزداد دخولهم النقدية بمعدل أعلى من معدل ارتفاع الأسعار وتخسر الفئات التى تزداد دخولهم النقدية بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار. وقد كان ارتفاع الأجور بمعدلات أقل من معدلات ارتفاع الأسعار. إذ أن الأجور الاسمية قد ارتفعت خلال الفترة المدروسة خمس مرات وبمعدل سنوى قدره (٦,٦%)^(١٤). هذا الارتفاع أقل بكثير من معدلات التضخم المذكورة سابقاً. كما أن التضخم يعيد توزيع الثروة من الذين ترتفع أسعار أصولهم بنسبة أقل إلى أولئك الذين تزداد أسعار أصولهم بنسبة أكبر. وفى ظل التضخم يعاد توزيع الثروة من الدائنين إلى المدينين. وتستفيد الحكومة باعتبارها مديناً صافياً وباعتبار أن نظام الضرائب على دخول العمل والدخول الشخصية ودخول الشركات مبنى على الدخل الاسمية وليس على الدخل الحقيقية.

وقد ترافق تخفيض سعر الصرف بارتفاع كبير ومضطرد فى الرقم القياسى لأسعار المستهلك (الذى تعكس معدلات التضخم) كما يبين الجدول رقم (٣). حيث يتضح أن نسبة الارتفاع فى الأسعار كان أكبر من نسبة الارتفاع فى الأجور الاسمية ومن نسبة التخفيض.

الجدول رقم (٣)

تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة (١٩٩٧-١٩٨٠)

| الرقم القياسي ١٩٠٠-١٠٠ | السنة | الرقم القياسي ١٩٧٠-١٠٠ | السنة |
|---------------------------|-------|---------------------------|-------|
| ١٧٠٠ | ١٩٨٩ | ٢٨٨ | ١٩٨٠ |
| ٢٩٨٥ | ١٩٩٠ | ٣٣٨ | ١٩٨١ |
| ١٠٩ | ١٩٩١ | ٣٨٩ | ١٩٨٢ |
| ١٢١ | ١٩٩٢ | ٤١٠ | ١٩٨٣ |
| ١٣٧ | ١٩٩٣ | ٤٤٨ | ١٩٨٤ |
| ١٥٤ | ١٩٩٤ | ٥٢٥ | ١٩٨٥ |
| ١٧٠ | ١٩٩٥ | ٧١٥ | ١٩٨٦ |
| ١٨٥ | ١٩٩٦ | ١١١٦ | ١٩٨٧ |
| ١٨٩ | ١٩٩٧ | ١٥١٦ | ١٩٨٨ |

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (١٩٨١-١٩٩٨).

وقد يساعد تخفيض سعر صرف العملة الوطنية على دعم الإنتاج نظرياً. إلا أن له دائماً آثاراً على توزيع الدخل. وليس فقط فيما بين مجموعات الدخل المختلفة وإنما أيضاً فيما بين القطاعات، حيث يكون التوزيع لصالح قطاعات التصدير^(١٥). إذ تختلف آثار التخفيض على مختلف مجموعات الدخل. وقد يكون التأثير متعاكساً وذلك حسب مجموعات الدخل من حيث نشاطها في مجال السلع القابلة للتصدير أو السلع غير القابلة للتصدير. حيث أدى التخفيض إلى زيادة دخول المزارعين العاملين في مجال السلع القابلة للتصدير وكذلك الصناعيين المنتجين لسلع التصدير (في الحالات التي لا يوجد فيها عوائق تعيق عمليات التصدير). وأدى التخفيض إلى تراجع الدخل الحقيقية لفقراء المدن والريف والعاملين في إنتاج السلع والخدمات غير الداخلة في التجارة الخارجية ولو في المدى القصير والمتوسط على الأقل. وتكون الفئات وأصحاب الرواتب والأجور هي المتضررة عملياً من تخفيض قيمة العملة الوطنية. وذلك عبر ثلاث قنوات هي تخفيض الأجور الحقيقية وتراجع خدمات الحكومة وزيادة البطالة. وتتأثر هذه الفئات عملياً

من خلال التأثير على القدرة الشرائية والاستهلاك ومن خلال التأثير على فرص العمل والبطالة.

(٤-١) التأثير في القدرة الشرائية والاستهلاك: ترافق تخفيض قيمة الليرة مع ارتفاع قيمة المستوردات من السلع والخدمات الاستهلاكية مقومة بالعملة المحلية بمقدار يزيد عن نسبة التخفيض، إضافة إلى ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الوسيطة المستوردة، خاصة وأن قسما كبيرا من المدخلات مستورد. مما أدى إلى ارتفاع المنتجات المحلية التي تدخل في إنتاجها سلع وخدمات مستوردة. في ظل عدم مجاراة الدخول الاسمية لارتفاع الأسعار ترافق تخفيض سعر الصرف مع انخفاض الدخل الحقيقي المتاح للإنفاق، الذي أثر على القدرة الشرائية وانعكس تراجعاً في الإنفاق الاستهلاكي وسلباً على مستوى المعيشة لأصحاب الدخول المنخفضة. والذي أدى إلى زيادة الفقر وتهميش المزيد من الفئات الاجتماعية (في ظل ارتفاع الأسعار بمعدلات أعلى من معدلات ارتفاع الأجور).

إضافة إلى ذلك فإن التخفيض أثر على النفقات الاجتماعية، إذ أدى إلى زيادة أعباء السلع المستوردة على الموازنة العامة. وأثر هذا بدوره سلباً في النفقات الاجتماعية التي يستفيد منها أصحاب الدخول المنخفضة. إذ تراجع الإنفاق على الضمان الاجتماعي كنسبة من الإنفاق العام من (٥,١%) عام ١٩٧٥ إلى (٢,٧%) عام ١٩٩٣^(١٦). وتراجع الإنفاق على الخدمات العامة (الصحة، التعليم، الإدارة العامة، والقضاء) من (٢١,٤%) عام ١٩٩٠ إلى (١٩,٦%) من الإنفاق العام ١٩٩٥^(١٧).

وقد كان لتخفيض سعر الصرف أثر توسعي في العرض المحلي لبعض السلع (بعض المنتجات الزراعية، النسيج والملابس، وغيرها التي حققت فائضاً نسبياً). وكان له في الوقت نفسه أثر انكماشى في الطلب الفعلي المحلي نتيجة تقييد الطلب الداخلي بفعل التأثير السلبي على الدخول الحقيقية والقدرة الشرائية متعاظمة من السكان. وكان يمكن للتخفيض أن يؤدي إلى تراجع العجز في الميزان التجاري لو كان هناك إمكانية لتصدير فائض بعض المنتجات، إلا أن ذلك لم يحدث لأسباب عديدة أتينا على ذكر أهمها في الفقرة السابقة.

(٤-٢) التأثير على فرص العمل والبطالة: إن ارتفاع أسعار السلع الرأسمالية والوسيلة المستوردة يمكن أن يقود إلى تراجع تدفق هذه السلع من الخارج. وقد أدى هبوط القيمة الحقيقية للأصول المالية وانخفاض الدخل إلى تراجع المدخرات بالنسبة للدخل. حيث انخفضت نسبة الادخار من (١١,٤%) من الدخل المتاحة عام ١٩٨٠ إلى (٢,٦٢%) عام ١٩٨٨ (بداية التخفيض) ثم لترتفع إلى (٩,١٤%) عام ١٩٩٢ وإلى (٩,٧١%) عام ١٩٩٣^(١٨). إلا أن النسبة تبقى أقل منها في بداية الفترة المدروسة، مما أثر سلباً في الاستثمارات وفي النمو الإقتصادي وبالتالي في فرص العمل والبطالة.

ونظرياً يفترض أن يؤدي التخفيض إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية. كون هذه الاستثمارات يمكن أن تستفيد من بعض مزايا التخفيض والمتمثلة باستغلال عوامل الإنتاج المحلية التي أصبحت أرخص. وبالتالي المساهمة في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل. إلا أن ذلك لم يحدث ولم يتم الاستفادة من ذلك رغم كل المزايا التي تمنحها قوانين الاستثمار (قانون الاستثمار رقم ١٠ وغيره). ويعود ذلك لغياب مجموعة من الشروط والمقومات الضرورية للمناخ الاستثماري^(١٩).

(٥) خلاصة واستنتاجات

تتوقف استجابة الصادرات والواردات لتخفيض سعر صرف العملة الوطنية (زيادة حجم الصادرات وتراجع حجم الواردات) على مجموعة من الشروط. ويتحقق ذلك عندما تكون مرونة الطلب والعرض بالنسبة للصادرات والواردات أكبر من الواحد وعند الانطلاق من حالة توازن في الميزان التجاري (فعندما يكون عجز في الميزان التجاري عند نقطة الانطلاق في التخفيض فإنه لا يتوقع بالضرورة أن يحصل تحسن كبير في الميزان التجاري)، وعند توفر سوق منافسة وليس سوق احتكارية، وفي حال عدم حصول تخفيضات في أسعار الصرف في الأسواق العالمية أو على الأقل في أسعار صرف عملات الشركاء التجاريين. إلا أن أغلب هذه الشروط غير متوفرة بالشكل الذي يضمن الاستفادة من عملية التخفيض بالنسبة للاقتصاد السوري. سواء فيما يتعلق بمرونة الطلب الخارجي

على الصادرات السورية أو مرونة الطلب الداخلى على الواردات أو مرونة العرض الداخلى للمنتجات القابلة للتصدير أو فيما يتعلق بالسوق التنافسية غير المتوفرة أو بعدم حصول تخفيضات لأسعار الصرف فى السوق العالمية، إذ أن العديد من دول العالم قد خفضت من سعر صرف عملتها الوطنية.

ومن حيث المبدأ يمكن القول إن آثار تخفيض سعر الصرف تختلف من اقتصاد إلى آخر. وتخفيض سعر صرف الليرة السورية لم يؤد إلى زيادة الصادرات وتراجع "الواردات الفعلية" بما يتناسب مع التخفيض. إذ أن زيادة الصادرات مرتبطة بالأداء الاقتصادى وبالإنتاجية أكثر من ارتباطها بتخفيض سعر صرف الليرة. وكانت آثار التخفيض سلبية على زيادة الصادرات وإيجابية إلى حد ما بالنسبة للحد من الواردات، إلى جانب منعكساته السلبية على إعادة توزيع الدخل القومى. ويمكن القول إن عدم تحسن الصادرات السورية فى ظل تخفيض سعر صرف الليرة يعود إلى الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد (نسبة مساهمة كل قطاع فى الناتج المحلى، العلاقة الأمامية والخلفية فيما بين الصناعات والفروع والقطاعات). ولذلك لم يكن للتخفيض تأثير إيجابى على تحسن الصادرات. إضافة إلى التخفيض لم يترافق مع سياسات وإجراءات حكومية كافية لتشجيع الصادرات وإزالة المعوقات التى تحول دون زيادتها. وبالتالي لم نستطع الاستفادة من مزايا التخفيض فى زيادة حجم وحصيلة الصادرات. فتدعيم الجوانب الإيجابية للتخفيض تتطلب حزمة مرافقة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية. وبكلام آخر فإن زيادة حجم وحصيلة الصادرات يمكن أن يتم عن طريق رفع الإنتاجية وتغيير هيكل ونوعية الصادرات وزيادة مرونة الجهاز الإنتاجى أكثر مما يتم عن طريق تخفيض سعر صرف الليرة.

وقد جرت محاولات فى السنوات الأخيرة لتثبيت قيمة الليرة السورية تجاه العملات الأجنبية من خلال محاولة جعل معدل التضخم المحلى أقل مقارنة مع التضخم الأجنبى ذى الصلة بالاقتصاد الوطنى. وذلك بتخفيض أسعار السلع غير القابلة للتبادل الخارجى. وهذا لا يتطلب رفع سعر صرف الليرة تجاه العملات

الأجنبية. وإنما باتباع سياسات مالية ونقدية إنكماشية. إلا أن هذه السياسات كان لها نتائج سلبية. لأن القيود التي فرضت على الائتمان كان لها أثر سلبي في الناتج، حيث تراجعت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. ليصل معدل النمو السنوي إلى (١,٣%) عام ١٩٩٧ بعد أن كان (١١,٨%) عام ١٩٨٢^(٢٠). كما أن ضغط عجز الموازنة من خلال تخفيض الإنفاق العام الاستثماري والجارى وزيادة الضرائب غير المباشرة^(٢١) كان له أثر سلبي في توزيع الدخل وفي الناتج الحقيقي. وساهم تراجع التوسع النقدي خلال السنوات الماضية في تزايد معدلات البطالة وزيادة الحالة الانكماشية، حيث انخفض معدل النمو السنوي في الكتلة النقدية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦ من (١٧%) عام ١٩٩٠ إلى (٥%) عام ١٩٩٦^(٢٢).

الهوامش والمراجع :

(١) أنظر:

Behnke, Ernst - August, Monetare Aussenwirtschaftstheorie, Munchen 1994, s. 99-102 (in Willms)..

(٢) أنظر: د. رمزي زكي، بحوث في ديون مصر الخارجية، مكتبة مبدولي، القاهرة ١٩٨٥. أعباء الديون الخارجية وأثارها على الخطط الإنمائية، الحلقة النقاشية السابعة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٨٣، ص ١٢٢-١٢٩.

(٣) أنظر:

Manfred Willms, International Wahrungspolitik, Verlag Franz Vahlen, Munchen 1995, s. 33-47.

(٤) المجموعة الإحصائية السورية، أعوام مختلفة.

(٥) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٨، ص ٣٠٠.

(٦) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص ١٨٠.

(٧) أنظر: Manfred Willms (سبق ذكره)..

(٨) أنظر: بوعتروس عبد الحق، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة - حالة الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد ١٢/١٩٩٨، ص ٦٧-٧٩.

(٩) حسب النسب بناء على أرقام المجموعة الإحصائية السورية للأعوام ١٩٩٧-١٩٩٨.

(١٠) أنظر:

Moller, Herbert - Jorchow, Hans Joachim, Demand and Supply Functions for West German Exports in: Jahrbucher fur Nationalokonomie und Stathstik, 1990, Bd. 207, H. 6, S. 529-538.

(١١) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص ١٨٦.

La Lettre de Syria, No. 7, Janvier 1999, PEE Damas. (١٢)

(١٣) أنظر: مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، الرياض ١٩٨٨، ص ٣٧٠-٣٧٦.

(١٤) حسبت النسبة من قبل الباحث بطريقة المتوسط الهندسي استناداً إلى المراسيم الصادرة والمتعلقة بزيادة الرواتب والأجور.

(١٥) أنظر: دافيد برتون مارتن غلمان، "سياسة سعر الصرف وصندوق النقد الدولي" والتمويل والتنمية، المجلد ٢٨ العدد ٣ سبتمبر ١٩٩١، ص ١٨-٢١.

(١٦) د. عبد الرزاق فارس، الحكومة والفقراء: من يستفيد من الإنفاق العام، المستقبل العربي، العدد ٢٢٥، ١١/١٩٩٧، ص ٨٥.

(١٧) المجموعة الإحصائية السورية للأعوام ١٩٩٦-١٩٩١ (حسبت النسب من قبل الباحث).

(١٨) المجموعة الإحصائية السورية، أعوام مختلفة (حسبت النسب من قبل الباحث).

(١٩) أنظر: د. رسلان خضور، المقومات الاقتصادية الكلية للمناخ الاستثماري، مجلد أعمال ندوة سياسات الاستثمار في سوريا، جامعة دمشق ١٩٩٧، ص ١٥-٣٢.

(٢٠) المجموعة الإحصائية السورية، سنوات مختلفة (حسبت النسب من قبل الباحث).

(٢١) أنظر: د. رسلان خضور، البعد الاجتماعي للسياسة الضريبية في سوريا، بحث قدم في أسبوع العام الثامن والثلاثين، جامعة البعث، ٧-١٢/١١/١٩٩٨.

(٢٢) المجموعة الإحصائية السورية، الأعوام ١٩٩٧-١٩٩٠.